

التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات

Agricultural development in Algeria: obstacles and challenges

عائشة بن النوي

جامعة باتنة 01، aicha.bennoui@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/16

تاريخ القبول: 2020/07/30

تاريخ النشر: 2020/08/15

ملخص:

تحتل التنمية الزراعية في الجزائر مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد اولت الجزائر اهتماما بالغاً منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فيما يخص التنمية الزراعية، وتحليل واقعها وفهم أسباب عجز الدولة عن بلوغ تنمية زراعية تساعد على تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال استعراض الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي، ضمن عرض وتحليل لأهم المؤشرات والمعطيات حول موضوع الدراسة، على أن تتوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن التنمية الزراعية في الجزائر لا تزال تعاني من عدة صعوبات وتحديات والتي تشكل حاجزا في وجه تقدمها وتنميتها على الوجه الأفضل

كلمات مفتاحية: التنمية، الزراعة، القطاع الزراعي، التنمية الزراعية

تصنيفات JEL: O20، N5

Abstract:

Agricultural development in Algeria occupies an important place in many economic and social development and reform programs. Algeria has paid great attention since the seventies of the last century, as the study aimed to shed light on the efforts made by the Algerian state regarding agricultural development, analyze its reality and understand The reasons for the state's inability to achieve agricultural dues that would help achieve food security, by reviewing the economic role of the agricultural sector, as part of a presentation and analysis of the most important indicators and data on the subject of the study. Difficulties and challenges that constitute a barrier to its better progress and development

Keywords: Development, agriculture, agricultural sector, agricultural development

JEL Classification Codes : O20, N5

1. مقدمة:

تحتل التنمية الزراعية دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي (بدر الدين طالبي، سلمى صالحى، 2015، ص212)، وتعتبر الزراعة أحد القطاعات الثلاثة الرئيسية إلى جانب كل من قطاعي الصناعة والخدمات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن اعتبارها كمحركات فعالة لإنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي، والتي تهدف إلى إيجاد المصادر المالية المتنوعة للخرينة العمومية قصد تسيير أنشطتها المختلفة وكذلك العمل على ترقية الاقتصاد الوطني بفعل تنشيط عجلة الاستثمار بكل أنواعه بغية الدفع من مستويات الناتج المحلي وكذلك التحكم في مؤشرات الاقتصادي الكلي (قريبيح بن علي، يوسف حاجي، 2019، ص2)، ومنذ الاستقلال والاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية للقطاع المحروقات سواء من حيث الموارد المالية مومن حيث البنية التنموية، او حتى من حيث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، على حد سواء فمعظم مداخيل الجزائر من العمل الصعبة متأتية من تصدير البترول 97.5% من صادرات الجزائر وتحليل تركيبة الناتج الداخلي الخام للجزائر الذي قارب 198 مليار دولار لسنة 2017، نجد هيمنة قطاع المحروقات عليه بنسبة 40% أما القطاعات الاستراتيجية الأخرى فمساهمتها هامشية جدا فالقطاع الصناعي يساهم بأقل من 5% من الناتج الداخلي الخام، اما القطاع الزراعي فلا تتعدى مساهمته 12% من الناتج الداخلي الخام (رابح حميدة، نصر الدين ساري، 2018، ص68) ما يعكس الخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية الكلية في الجزائر، فقطاع استراتيجي كالقطاع الزراعي لم توليه الحكومات المتعاقبة أهمية اللازمة له وحتى وإن تم الاهتمام به كان ذلك دون رؤية و استراتيجية واضحة المعالم تحقق للجزائر تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي على المدى الطويل فالقطاع الزراعي هو القطاع الاستراتيجي الذي على أساسه يتحدد مدى تبعية

دولة لدولة أخرى، فالدول التي تحقق مستويات مرتفعة من التنمية الزراعية، وتحقق أمن غذائي خاصة في الزراعات الاستراتيجية كالقمح، و الذرة، والأرز تكون مؤشرات تبعتها الاقتصادية متدنية مقارنة بالدول التي لم تحقق أمن غذائي في هذه الزراعات الاستراتيجية المحورية .

1.1 إشكالية الدراسة: الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي وتعتبر التنمية الزراعية من اهم الآليات التي تتبناها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية أصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر يحظى بأولوية فائقة حيث يعتبر من البدائل الرئيسية، وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير بعد الاستقلال إلزامية النهوض بالقطاع الزراعي ودفعه نحو الأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة الإصلاحات التي حظي بها هذا القطاع، بالإضافة إلى تبني العديد من السياسات لدعم التنمية الزراعية(بدر الدين طالبي، سلمى صالحى، 2015، ص212)، هدفها يتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والخروج من التبعية الغذائية التي تشهدها البلاد إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لم يستطع توظيف موارد المتاحة بكفاءة اقتصادية بفعالية قوية مما أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي وبقاء البلاد تشهد عجزا غذائيا متزايدا من عام إلى آخر مع زيادة الكثافة السكانية(جمال جعفري، عدالة لعجال، 2018، ص99) وفي هذا السياق جاءت الدراسة لطرح سؤال الإشكالية وهو كالاتي: ما المقصود بالتنمية الزراعية؟ وفيما تتمثل العقبات والتحديات التي تعرقل مسارها؟ ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؟

2.1 أهمية الدراسة: وترجع أهمية الدراسة على معرفة ما يلي:

☞ تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتداولة في البحوث الاقتصادية

☞ يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيويا ومحركا لعجلة التنمية لاقتصاديات الدول كونه يعمل على

توفير مدخلات للقطاعات الأخرى وبالتالي تنمية الاقتصاد ككل

☞ للقطاع الزراعي أهمية كبيرة باعتباره الطريق المؤدية إلى توفير الغذاء بالكم الكافي والنوع المناسب

3.1 الهدف من الدراسة: من الأهداف المراد الوصول إليها من وراء القيام بهذه الدراسة نذكر ما يلي:

محاولة توفير دراسة بحثية تتناول قطاع الزراعة نظر لأهميته

✎ إبراز الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في إحداث التنمية الاقتصادية مع تسليط الضوء على مساهمة هذا القطاع

✎ تعرف على الإمكانيات المادية والبشرية لقطاع الزراعة في الجزائر وعلى حجم الإنتاج

✎ التعرف على المعوقات والتحديات التي تعيق مسار التنمية الزراعية الجزائرية

4.1 فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة فإن الدراسة تبنت الفرضية التالية

للجزائر كل الإمكانيات والمقومات الممكنة في إحداث تنمية زراعية من موارد بشرية ومادية، تزايد اهتمام السلطات والحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالقطاع الزراعي من خلال إقامة العديد من المخططات والبرامج الداعمة له

5.1 منهج الدراسة: إن طبيعة الموضوع المتناول في الدراسة تحتم علينا توظيف المنهج التحليلي

الوصفي باعتباره منهجا علميا يقوم على جمع الظواهر والقيام بتحليلها على أساس علمي دقيق يتحرى الحجة والتبرير فهو يمكن من معرفة خصائص العناصر المكونة للتنمية الزراعية في الجزائر ثم لان هذا المنهج يمكن من إعطاء فكرة عن النظرة القطاع الزراعي كما سيكشف عن العقبات والتحديات التي تواجهها.

6.1 الادبيات السابقة:

أ) دراسة بن علي قريبيج، يوسف حاجي بعنوان "آفاق الاقتصاد الزراعي لأجل التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية للفترة 1990-2017" تحاول الدراسة تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر إذ تعتبر أحد المحركات الفعالة إلى جانب قطاعي الصناعة والخدمات، في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي الهادف إلى التحول بالاقتصاد الوطني من طبيعته الريعية إلى طبيعته الإنتاجية من خلال تنوع الإيرادات العامة، وقد خلصت الدراسة إلى ان مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية تبقى ضعيفة (قريبيج بن علي، يوسف حاجي، 2019، ص1-

ب) دراسة بعنوان لكل من الباحثين حميد رابح، ونصر الدين ساري بعنوان " نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام في الجزائر" (رابح حميد، نصر الدين ساري، 2018، ص67-83) حيث هدفت الدراسة إلى:

أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي

إعطاء رؤية حول الآليات والإجراءات اللازمة في تفعيل استراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر

ذكر اهم المحاور الأساسية التي تضمنتها الاستراتيجية والتي شملت التمويل، والمرافقة الجوارية للمشاريع الفلاحية وتعديل البنية القانونية والتشريعية

تطوير البنية الهيكلية للمنتجات التكميلية للقطاع الزراعي

ج) دراسة بعنوان " التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 للباحثة يمينة حناش وتضمنت الدراسة استراتيجية التنمية الزراعية خلال الفترة 200-2014 وتأثيره على التنمية الزراعية وكذا تقييمه من خلال العوائق التي تواجه تطبيقه والحلول الممكنة لذلك بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه أضعف إلى ذلك زيادة الإنتاج وتحسينه بشقيه النباتي والحيواني (يمينة حناش، 2019، ص171-186)

د) دراسة لمنظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة (الفاو) والصادر سنة 2018 في روما والموسومة "The Future Of Food Agriculture Alternative Pathways 2050 حيث عالج التقرير إمكانية قدرة الأنظمة العالمية على تغذية البشرية بشكل عام مستدام حتى عام 2050 وما بعده، كما شدد التقرير على مخاوف التي تواجه مستقبل الغذاء والزراعة بفعل التزايد السكاني وتقلص المساحة المخصصة للزراعة الامر الذي يصعب من هدف تحقيق الامن الغذائي والحد من الفقر والجوع في بعض مناطق العالم (FAO,2018)

هـ) دراسة بعنوان "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها" للباحثين سلمى صالحى، طالي بدر الدين وسعت الدراسة إلى تحليل لواقع التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية

الاقتصادية من خلال تحليل مختلف مؤشراتهما والوقوف على النقائص التي تعاني منها لإيجاد الحلول وسبل الضرورية لتنميتها (بدر الدين طالي، سلمى صالح، 2015، ص211-236)

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 تحديد المفاهيم الخورية:

1.1.2 مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية:

لـ مفهوم التنمية: يعد مفهوم التنمية من المصطلحات الجديدة في القرن العشرين، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كانت قبل ذلك تستعمل مفاهيم تدل على حدوث التطور الاقتصادي، وفي كثير من الأحيان كان يشير إلى التقدم المادي للمجتمعات "Material progress"، أو التقدم الاقتصادي "Progress-economic." ولهذا نجد للتنمية آراء مختلفة ظهرت عند علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع (احمد هيشر التيجاني، 2016، ص14)

-وقد برز مفهوم التنمية "Development" من مفهوم التقدم، بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن الماضي، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية

اختلفت التعاريف والمفاهيم التي أعطيت للتنمية، نذكر منها:

*التنمية هي ظاهرة أصيلة، حتى وإن بدأ الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنها ظاهرة كلية تتم بصورة واعية وسريعة لتضمن الدول النامية لنفسها مكانة رائدة (محمد نيل جامع، 2000، ص49)، وتعتبر عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي (عبد المعطى محمد عساف، 1988، ص23)

***التنمية** هي مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة لفائدة غالبية أفراد المجتمع بحيث تلعب الدولة طرف أساسي في هذه العملية؛ ويمكن أن تعرف أنها القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (نقى الخطيب، 2000، ص220)

* وهي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته (أحمد هيشر التيجاني، 2016، ص15)

للمفهوم **التنمية الزراعية**: تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعية، فهناك من يعتبرها "عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية

كما عرفت على أنها: "عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية" (محمد غردي، 2012، ص8)

في حين عرفت انها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنیان وهیکل القطاع الزراعي مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع وتبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الزراعية بانها عملية متكاملة (يمينه حناش، 2019، ص174) تهدف إلى:

- ✱ ضمان توفير الاحتياجات الغذائية لسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى
- ✱ توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العاملين في مجال الإنتاج الزراعي
- ✱ المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في التجمعات الريفية ولمنع تلوث البيئة
- ✱ ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدام

2.1.2 أهداف التنمية الزراعية:

وعن تحقيق اهداف التنمية الزراعية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الاقتصادية حيث ان التنمية الزراعية (اعمر عزوي، 2005، ص9-10) تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✱ زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن نصيب الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية
- ✱ زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك وإلى زيادة الصادرات، والحد من الواردات وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى

✱ المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الانتاج الزراعي عن طريق البحوث العلمية واستخدام التقنيات العلمية الحديثة في الانتاج؛

✳ رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكّل وملبس وغيرها بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم وغيرها

✳ التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية

2.2 تطور القطاع الزراعي في الجزائر:

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

1.2.2 مرحلة التسيير الذاتي :

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مريع بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأمين أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي (فوزية غري، 2008، ص94) واعتمدت سياسة التسيير الذاتي لابقاء على المزارع التي هجرها المعمرين وتم تأمينها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون إدارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة، وقد بلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار و150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثليها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية.

2.2.2 الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية؛ وهم الأغلبية لا يملكون سوى 10% فقط، كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أو يقومون بتأجيرها. ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها" حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض تتمثل في استغلالها (بدر الدين طالي، سلمى صالحى، 2015، ص2016) تتمثل في:

❧ الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة ومستوى تقني متطور

❧ مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض

❧ حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الانتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية، ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية. وفي سنة 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون ارضا زراعية او منتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة انشاء 730 تعاونية فلاحية و740 تجمع لاستصلاح الأراضي الزراعية، وقد حققت الثورة الزراعية نتائج مهمة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر

3.2.2 قانون استصلاح الأراضي :

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي

4.2.2 قانون المستثمرات الفلاحية:

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال اصدار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل او الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي

5.2.2 التنمية الزراعية في فترة التسعينات (1990-1999):

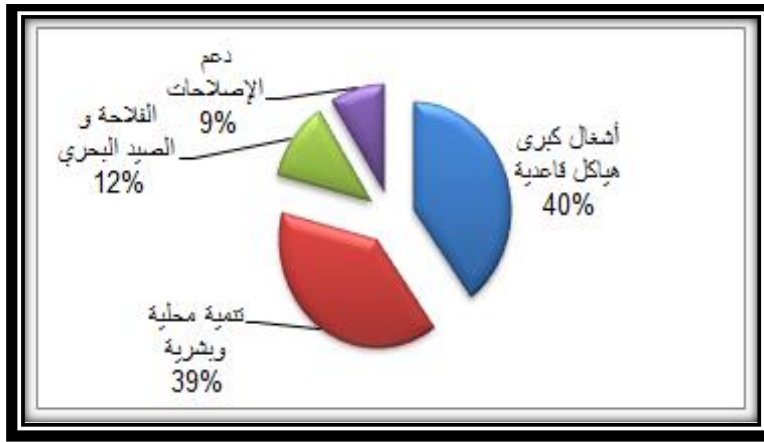
بعد انتهاء الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم ارجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/6 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال انشاء صناديق متخصصة لذلك، مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحي وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق... إلخ. وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية

6.2.2 التنمية الزراعية فترة برامج الدعم الفلاحي للفترة (2000-2014)

(أ) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001-2004: الذي خصص له

غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي ؛ وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (محمد مسعي، 2012، ص147) من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية (عثمان علام، 2015، ص4)، وذلك وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

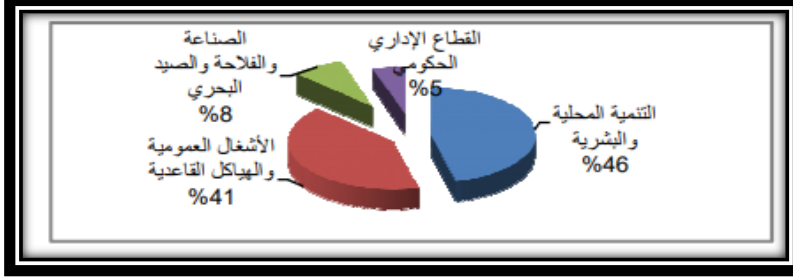


المصدر: بد الدين طالي، سلمى صالحى (2015)، ص218

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل سوى 12 % من المبالغ المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في اطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA، وبالتالي فهذا البرنامج الموجه للفلاحة والصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، والمساهمة في محاربة الفقر والتهemis خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الاشجار المثمرة (نبيل بوفليح، 2012، ص253)

ب) برنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009: الذي قدرت اعتماداته المالية 4202.7 مليار، وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية كما هو موضح في الشكل:

الشكل 2: التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2005-2009



المصدر: بد الدين طالي، سلمى صالحى (2015)، ص 219

وحسب الشكل فإن قطاع الفلاحة لم تتجاوز نسبته 8% من ضمن جملة البرامج المسطرة في قطاعات التنمية الاقتصادية

ج) برنامج الانعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014: أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 3: التوزيع المالي للقطاعات الاقتصادية حسب برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014



المصدر: بد الدين طالي، سلمى صالحى (2015)، ص 221

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار لدعم ثلاث فروع قطاعية: الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000 مليار دينار، والقطاع الصناعي العمومي 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ 500 مليار دينار. ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 كما يعد تأثير

القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية.

3.2 الإمكانيات الزراعية في الجزائر:

تملك الجزائر إمكانات زراعية معتبرة فمن حيث تمتلك الجزائر تربع على مساحة حوالي 3 مليون متر مربع وبالتالي احتوائها لثروة من الموارد الطبيعية جد هائلة، ما يسمح لها بتنفيذ برامج للتنمية الزراعية بشكل فعال.

الجدول 1: الأراضي الزراعية في الجزائر

البلد	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هـ	النسبة إلى المجموع	الأراضي المزروعة بالمليون هـ	الأراضي غير المزروعة بالمليون هـ	الأراضي المروية كنسبة من المجموع	الأراضي الرغوية % من المجموع
الجزائر	238.2	10,742	% 03	8,1	2,6	% 07	% 02

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016)، ص 51

كما تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من الأقاليم الجغرافية تسودها مجموعة من الأقاليم المناخية (رابع حميدة، نصر الدين ساري، 2018، ص70)، تتوزع كما يلي:

✳ **مناخ البحر المتوسط:** ويغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، ومن تنس إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر ويتراوح معدل الأمطار بين 700-2000 ملم في السنة

✳ **مناخ الإستبس:** ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي ويتراوح معدل تساقط الأمطار فيه ما بين 300-500 ملم في السنة.

✳ **المناخ الصحراوي:** ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال البلاد وجنوبها، أمطاره قليلة.

أما من ناحية الموارد المائية، في الجزائر خاصة أن حجمها يتوقف على مقدار تساقط الأمطار على مختلف المناطق. ويقدر بعض الخبراء حجمها بأكثر 13.67 مليارم³، تتوزع كما يلي:

الجدول 2: الموارد المائية السطحية في الجزائر سنة 2016

الاحواض	الحجم مليارم ³	المساحة (ألف كلم ²)	نسبة التساقط (ملم)
الساحلية	11	130	1500-400
الهضاب العليا	0.7	100	400-300
الصحراوية	0.6	100	400-100

المصدر: رابح حميدة، نصر الدين ساري (2018)، ص71

ويقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 4.12 مليار م³، وتنقسم إلى: أودية شمالية؛ أودية داخلية؛ أودية صحراوية

أما بالنسبة للموارد المائية الجوفية، فهي تتوزع ما بين موارد متجددة وغير متجددة، وتعتبر الصحراء المنطقة الأكثر التي تحتوي على احتياطات هائلة من المياه الجوفية غير المتجددة وغير المستغلة، وتقدر الموارد المائية الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها في السنة موزعة كالتالي:

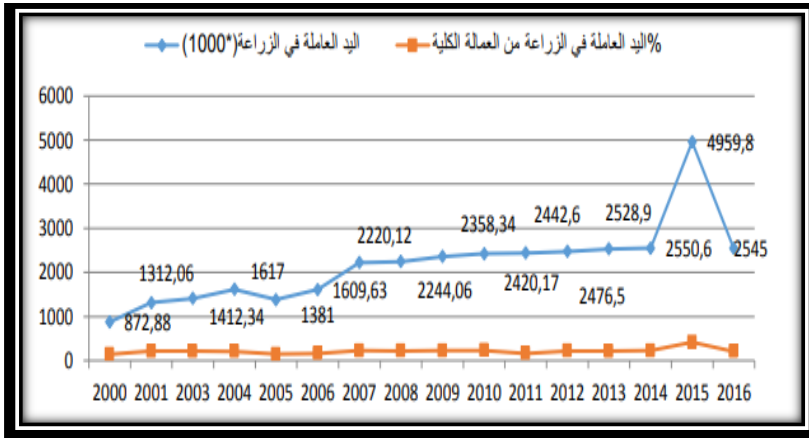
• 1.8 مليار م³ في شمال البلاد؛

• ما بين 2.15 مليار م³ جنوب البلاد

4.2 مؤشرات ومساهمات التنمية الزراعية في الجزائر

1.4.2 تطور اليد العاملة في الزراعة:

الشكل 4: تطور اليد العاملة في الزراعة



المصدر: ثورية الماحي، عبد القادر أوزال (2020)، ص238

ارتفعت اليد العاملة في الزراعة خاصة خلال الفترة من 2005 الى 2014 من 1381000 عامل الى 2550600 عامل الى الضعف تقريبا بينما ارتفعت نسبة هذه العمالة الزراعية في العمالة الكلية من 14.2% سنة 2000 الى 22.27% سنة 2007 وأصبحت تمثل سنة 2016 حوالي 21% بعدما مثلت سنة 2015 بـ 41.57% من العمالة الكلية وهذا بارتفاع العمالة المؤقتة

2.4.2 مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي:

استطاعت الدولة من خلال هذه البرامج استحداث العديد من مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2012 (ثورية الماحي، عبد القادر أزوال، 2020، ص237) هي كالاتي:

✳ برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز APFA وهو برنامج يمكن الفلاحين من امتلاك عقارات زراعية بعقود الامتياز مقابل استصلاح هذه الأخيرة، وقد ساهم هذا البرنامج بنسبة 8.2% من مجموع البرامج في خلق مناصب شغل لهذه الفترة.

✳ الشرطة لتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية CDARS إستطاع هذا البرنامج خلق نسبة 0.09% من مجمل مناصب الشغل

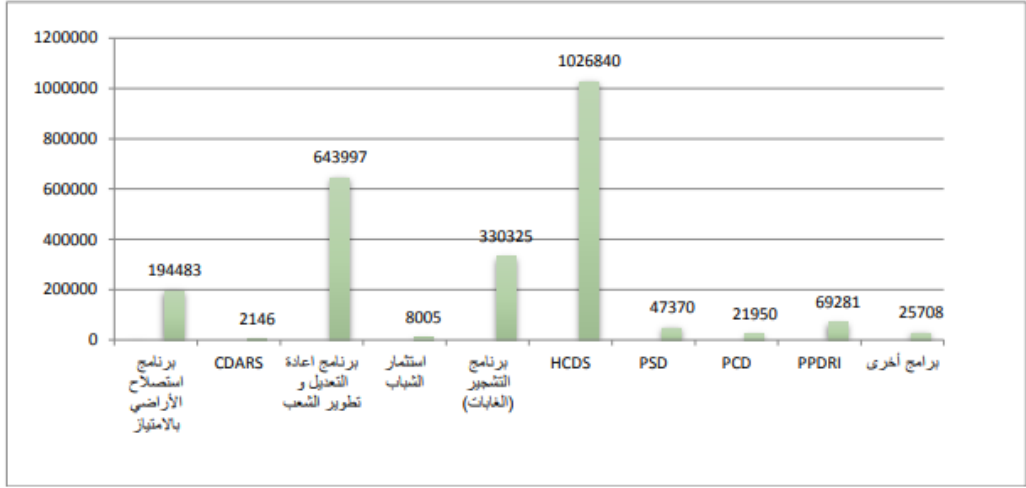
✳ برنامج اعادة التعديل وتطوير الشعب وهو برنامج خاص بتعديل الشعب الفلاحية وتطويرها، ساهم البرنامج بنسبة 27.17% في عدد المناصب المستحدثة.

✳ اللجنة العليا لتنمية السهوب HCDS ساهم هذا البرنامج في استحداث 43.32% من مجمل مناصب الشغل

✳ البرنامج القطاعي للتنمية والبرنامج البلدي للتنمية PSD,PCD ساهم هذان البرنامجين بنسبة 2.92% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة.

✳ البرامج الجوارية للتنمية الريفية المدججة PPDRI ساهمت هذه البرامج بنسبة 2.92%

الشكل رقم 05: مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الزراعي حسب البرامج المستحدثة للفترة 200-2012

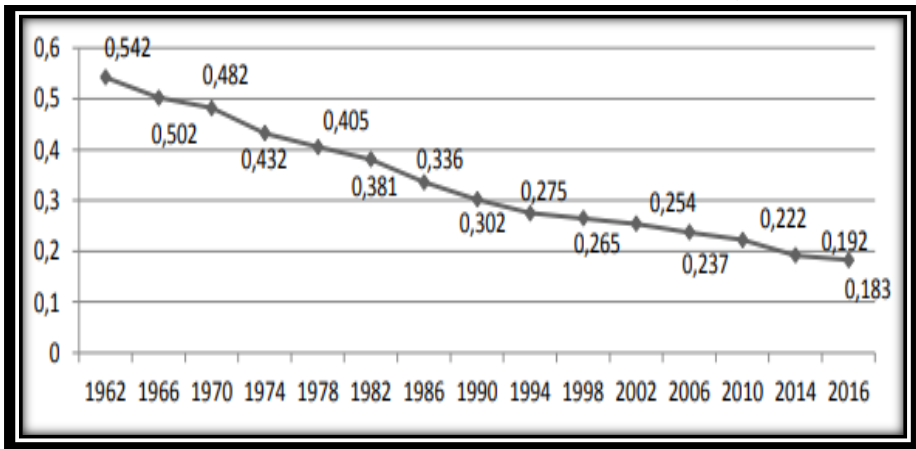


Source : Radhia Bouchakour (2014), P80.

3.4.2 تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة الكلية في الجزائر

يتراجع نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة سنويا طردا مع تزايد التعداد السكاني والذي مل يقابله ارتفاع في المساحات الزراعية، فقد انخفض من 0.542 هكتار/الفرد سنة 1962 الى 0.183 هكتار/الفرد سنة 2016 وهي تعد ضعيفة جدا إذا ما قورنت بنصيب الفرد التونسي من المساحة المزروعة المقدرة بحوالي 0.51 هكتار/الفرد (ثورية لماحي، عبد القادر أوزال، 2020، ص 240)

الشكل رقم 06: تطور نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة الكلية في الجزائر



المصدر: ثورية لماحي، عبد القادر أوزال (2020)، مرجع سابق، ص 240

4.4.2 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في الجزائر:

الجدول رقم 03: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في الجزائر

2015	2015	2009	2006	2000	
20.89	19.26	12.77	8.80	4.6	الناتج الزراعي - مليون دولار
12.3	11.6	8.03	7.5	8.4	نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الجمالي %

المصدر: قريبيج بن علي، عبد القادر عبد الرحمان (2019)، ص 455

يتبن من خلال الجدول عل مدى أهمية القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في الجزائر حيث إرتفعت نسبة المساهمة الزراعية في مستويات الناتج المحلي من 8.4% سنة 2000 إلى ما يفوق 12.3% سنة 2017 ليتجاوز بذلك مستويات الناتج الزراعي سنة 2017 ما يقارب 21 مليون دولار وتبقى هذه المعدلات ضعيفة رغم الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي

5.2 عقبات وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر

1.5.2 عقبات التنمية الزراعية: وتتمثل فيما يلي:

(أ) **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلى أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فان المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

(ب) **مشكلة الآلات الفلاحية التي تعاني من الكساد:** من بين المشاكل التي يعاني منها الفلاح مشاكل مالية بحيث تعرف مختلف الآلات الفلاحية من جرارات ومحركات ولغلاء أسعارها مما يجعل المؤسسات المنتجة لها تعاني من أجل تسويقها (خديجة عياش، 2011، ص 109)

(ج) **مشكلة التمويل والتمويل:** إن عملية التمويل بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التمويل المسير ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر على المحاصيل الفلاحية سلبيا وعلى الإنتاج بصفة عامة.

(د) مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الفلاحية: نتيجة الإهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال استراتيجية التنمية، سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة وارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة على أخرى وهذا ما أثر سلبا على هذا القطاع وهذا لعدة أسباب تذكر منها:

*ارتفاع أجور الصناعة مقارنة بالأجور الزراعية

*الامتيازات العملية والاجتماعية لقطاع الصناعة

*إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية

(هـ) مشكلة التسويق: تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي لهذا القطاع، وهذا لتأخر عملية الشحن وتعقيد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق.

(و) مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة عشوائية بالإضافة إلى تدبذب الإنتاج، واعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع المصدرة

2.5.2 تحديات التنمية الزراعية: والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

(أ) يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا (أحمد باشي، 2003، ص 109-110).

ب) ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات

الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحي

الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني

وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية

ج) ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة

الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها

من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية

د) العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي

وتنوعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات

دوره في التنسيق بين القطاعات، "فوسائل المواصلات مثلا ضرورة لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع

ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي

هـ) ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير

الموارد المالية لها ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى

بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ " أن ما يقارب 5

مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز

1.3 مليار دولار

3. خاتمة:

إن تطوير التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب الاستمرار في البحث عن الإصلاحات الزراعية التي

تتوافق والبيئة المحفزة على التطوير، حيث يعتبر تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري أولوية هامة، كون هذا

القطاع يعول عليه كثيرا في تنوع الموارد والمداخل والخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد دائم الإنتاج، وبالرغم

من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم

قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه، سواء في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو دعمه للاقتصاد الوطني، بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي، وفي الأخير فإن تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات والتدابير التي يجب على السلطات الجزائرية العمل عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انبثق عنه نقص مداخيل الخزينة العمومية التي ستعكس سلبا على إنعاش الاقتصاد الوطن

إن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية يمكن عرضها في النقاط التالية:

أ) شهد التنمية الزراعية منذ الاستقلال إلى غاية 1990 عدّة سياسات زراعية تحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المخططات، مما ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها القطاع الفلاحي وعدم التحكم في تسيير هذا القطاع من طرف المسؤول الجزائري، واهم هاته السياسات الزراعية تمثلت في سياسة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية

ب) إن تأثير التنمية الزراعية في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة ضعيفا بالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات

ج) تمثل القوى العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر

4. التوصيات والاقتراحات:

✳ توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

✳ وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأثرة من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف؛

- * استخدام التقنيات الزراعية الحديثة؛ التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الانتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية؛
- * حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما يساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون إقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي. إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي
- * النظر للفلاح على أنه عون إقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية
- * تنشيط التجارة الزراعية

5. قائمة المراجع:

1.5 المراجع باللغة العربية:

- 1/. الخطيب نعى (2000)، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز الدراسات واستشارات الإدارة، مصر
- 2/. التيجاني هيشر احمد (2016)، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
- 3/. الماحي ثورية، أوزال عبد القادر (2020)، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على كفاءة أداء القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23
- 4/. باشي أحمد (2003)، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر
- 5/. بوفليخ نبيل (2012)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة الجزائر
- 6/. بن علي قريبيج، حاجي يوسف (2019)، آفاق الاقتصاد الزراعي لأجل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 03، العدد 02، جامعة ادرار، الجزائر

- 7/. جعفري جمال، العجال عدالة (2018)، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثره على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
- 8/. جامع محمد نبيل (2000)، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، مصر
- 9/. حميدة رايح، ساري نصر الدين (2018)، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة العربي تبسي، تبسة الجزائر
- 10/. حناش يمينة (2019)، التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-+2014، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة وادي سوف، الجزائر
- 11/. طالي بدر الدين، صالحى سلمى (2015)، واقع التنمية الزراعية في الجزائر مؤشرات قياسها، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر.
- 12/. عساف عبد المعطى محمد (1988)، إدارة التنمية دراسة تحليلية مقارنة، الكويت
- 13/. عزاوي اعمر (2005)، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- 14/. علام عثمان (2015)، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع إشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يومي 25 و28 جانفي، شرم الشيخ، مصر.
- 15/. عياش خديجة (2011)، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03
- 16/. غردى محمد (2012)، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظومة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03
- 17/. غربي فوزية (2008)، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر
- 18/. مسعي محمد (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
- 2.5 المراجع باللغة الأجنبية

19/. FAO (2018), the agriculture of food and agriculture, Alternative pathways to 2050, Rome.